



حماية وصون الحريات الدينية والثقافية

مقدمة

تجسد الحرية الثقافية و الدينية للمكونات نطاقا هاما من الأنشطة و القضايا و هي بمثابة الاعتبارات الحاسمة عند صياغة الوسائل التشريعية التي يمكن أن تكفل للمكونات التمتع بنطاق واسع من الحريات. تشمل هذه القضايا الاحتفال بالاعیاد الدينية و الثقافية و اعتراف الدولة بها و الحفاظ على التقاليد الثقافية و قدرة مؤسسات المكونات لإنشاء وتشغيل المؤسسات الثقافية مثل المتاحف و المكتبات و المسارح و دور النشر.

وعلاوة على ذلك فان العلاقة بين ممارسة المكونات لحریتهم الثقافية و الدينية الى جانب مشاركتها في الاعتراف بثقافة الدولة هي قضية حاسمة لتقييم صياغة التشريعات التي تكفل حقوق المكونات مع الاعتراف أيضا بالهوية الوطنية و الوحدة.

هناك اعتبارات رئيسية إضافية تشمل النهج المتبع لتصميم التشريع بدءا من نهج واسع النطاق على أساس معيار الحقوق كما هو الحال في كرواتيا أو منهج اخر أكثر تفصيلا و تحديدا قائم على قواعد الحقوق كما هو الحال في هنغاريا. في حين ان النهج القائم على أساس المعايير يوفر المزيد من المرونة و يترك مجالاً للتأويل كما هو الحال في التحول و التغيير الذي يطراً على المجتمعات و المكونات الثقافية و النهايات المفتوحة التي قد تؤدي الى تحول حقيقي في التفسيرات و الحماية. ومع ذلك ، فان نهج الحقوق القائم على أساس القواعد ربما يفشل باحتواء المخطط الكامل للحقوق التي تدرج في إطار الحرية الثقافية و الدينية.

تقارن هذه الوثيقة ثقافة الأديان و التشريعات في كل من كرواتيا و الجمهورية التشيكية و المجر – دول في قلب المنطقة التي تعرضت لحروب مما أدت الى تغيير في الحدود و جذبت الاهتمام الدولي في العقود الاخيرة. قضايا رئيسية لأخذها بنظر الاعتبار و المتابعة.

وسائل محتملة

أولا: الجمهورية التشيكية

ان الوسيلة التي تتبعها الجمهورية التشيكية لحماية حقوق المكونات الثقافية هي موجزة جدا و تقتصر على معايير واسعة و مفتوحة. على سبيل المثال، لدى المكونات الوطنية الحق في الحفاظ و تطوير لغتهم و ثقافتهم و تقاليدهم. مع ذلك، تكون الدولة مكلفة بدعم برامج مصممة خصيصا للحفاظ على و تطوير ثقافات المكونات بضمنها المسارح و المتاحف و صالات العرض و المكتبات و التوثيق و غيرها من الأنشطة. و يتم اعطاء التمويل من خلال المنح التي توفرها الدولة.

ثانيا: كرواتيا

ان العديد من قوانين المكونات القومية في كرواتيا تم صياغتها من منظور دولي لحقوق الإنسان. على سبيل المثال ، ينظر صراحة لحقوق و حريات المكونات الوطنية على انها "حقوق الإنسان الأساسية و حريات و هي جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي الذي يجب ان يتمتع بالدعم الضروري و الحماية.

تحدد هذه المادة العديد من الحقوق و الحريات بما في ذلك الاستقلال الثقافي عن طريق صون وتطوير، والتعبير عن ثقافة المرء والحفاظ على، وحماية الاصول و التقاليد الثقافية".

تمتلك المكونات القومية الحرية بالاحتفال بعطلاتهم. و لديهم الحرية أيضا باستخدام و عرض علاماتهم و رموزهم طالما ان العلامات و الرموز الرسمية العائدة للدولة معروضة أيضا. ويجب على الحكومات المحلية والإقليمية ان تؤكد من خلال القوانين المنصوصة على السماح باستخدام "العلم و الرموز العائدة للمكونات الوطنية".

ينص القانون الكرواتي على "على الجمهورية ضمان ممارسة الحقوق الخاصة والحريات لافراد المكونات القومية على أن يتمتعوا بها بصورة فردية أو بالاشتراك مع غيرهم من الأشخاص الذين ينتمون إلى احدى المكونات القومية وجنبا إلى جنب مع أفراد الأقليات القومية الأخرى. كما و يشمل القانون -على وجه التحديد- الحق في اعتناق الدين وإقامة المجتمعات الدينية جنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين في ذلك الدين.

ثالثا: هنغاريا

ان الحريات الدينية والثقافية الواردة في حقوق دولة هنغاريا و الخاصة بالأقليات القومية والإثنية الواسعة تحتوي على كل من المعايير بالإضافة الى احكام محددة و مفصلة للغاية . على سبيل المثال، تضمن المادة رقم 9 للمكونات "الحق في المساواة في الفرص في السياسة والثقافة" و تلزم الحكومة بتعزيز الحق من خلال اتخاذ تدابير فعالة وتفاصيل مجموعة من الأنشطة الثقافية المحمية بما في ذلك حق أي شخص بالانتماء إلى واحدة من المكونات و الاحتفال بأعياد الاسرة بلغته / لغتها الام ، أو أداء الشعائر الدينية المرتبطة بتلك الاعياد بلغته / لغتها الام. و أخيرا، تضمن المادة 18 حقوق مجتمعات المكونات بعقد مناسباتهم الخاصة بهم بعيدا عن الازعاج للحفاظ على اثارهم المعمارية و الثقافية و الدينية و الحفاظ على و تعزيز استمرار تقاليدهم و استخدام رموزهم الثقافية.

يعطي هذا التشريع أيضا منظمات المكونات الحق في انشاء المؤسسات الثقافية ضمن الاطار القانوني المسموح به و الذي سوف يؤدي الى جمع الاموال اللازمة من أجل تعزيز التقاليد الثقافية و المسارح العائدة للمكونات و المتاحف و المكتبات و دور النشر ضمن أمور عديدة اخرى.

علاوة على ذلك، تقوم الدولة بدعم أداء المراسم العائدة لطقوس أسر تلك المكونات باللغة الام و الانشطة الدينية للكنائس باللغة الام التي تتناولها المكونات. ان استخدام مصطلحات دينية محددة في الكنائس ينبغي اخذها بنظر الاعتبار و بعناية من قبل اولئك اللذين يعملوا على صياغتها و كتابتها. ان قانون حماية الممتلكات الثقافية ، ومؤسسات المتاحف و خدمات المكتبة العامة والتربية الثقافية يوفر أيضا حقوقا إضافية وحمايات.

ومن المهم الإشارة إلى أن اللاجئين والمهاجرين والمواطنين الأجانب و الأشخاص اللذين لا يمتلكوا سكن ثابت ليس لديهم أية حقوق صريحة في ظل الحقوق الهنغارية "المجرية" للمكونات الوطنية و العرقية.

القضايا الرئيسية التي يتعين أخذها بنظر الاعتبار

- العلاقة بين الحقوق الثقافية والدينية للمكونات و الثقافة الرسمية للدولة.
- استخدام و عرض الأعلام و الرموز الثقافية الأخرى
- بشكل مستقل أو جنبا إلى جنب مع العلم الرسمي للدولة؟
- مستوى التحديد
- الحقوق العامة المستندة على المعايير أو رسم حقوق محددة قائمة على قواعد.

- الاحتفال بالعطلات
 - المراسيم العامة
 - المؤسسات الثقافية (مثل المتاحف والمكتبات ودور النشر والمسارح)
- التمويل من قبل الدولة ؟ تمويل من قبل الحكومة المحلية و الاقليمية؟ تمويل الخاص؟